

المشروع الوطني السبيل إلى دحر الفتنة الطائفية
صفاء الفلكي - القدس العربي : : 04-07-2007

المشروع الوطني السبيل إلى دحر الفتنة الطائفية

صفاء الفلكي

04/07/2007

عبر الزمن مرت علي بلاد الرافدين أقوام وموجات حضارية متعددة، تركت بعضا من بصماتها علي سكان الوادي وساهمت في تكوين هذه التعدية الاثنية والدينية والمذهبية التي اختلطت وتفاعلت وانصهرت في الحضارة العربية الإسلامية فكونت المجتمع العراقي الحالي الذي فيه من عوامل التشابه والاختلاف ما يشبه غيره من المجتمعات العديدة الأخرى. ولم تتجاوز أي من هذه التعددية حدود ومفهوم الانتماء الوطني، ولم تشهد الساحة العراقية حروبا أهلية بل قاتل العراقيون موحدين، واعتبروا جيشهم مفخرة ورمزا لهم ومرتكزا متينا لوحدة بلادهم، فاتخرطوا فيه جميعا ملين نداء الواجب الوطني وبما يمليه عليهم نظام التجنيد الإلزامي. من المحزن حقا ان يقودنا الظرف الساند في بلادنا إلى الخوض في موضوع لا نرغب الخوض فيه فقد كان الحديث عن التمايز الطائفي والي عهد قريب من المحرمات التي يعاب عليها حيث تكمن فيه بث الفرقة وزرع الفتنة ولو كان الحديث بدواع تراثية، حيث أنها تجرنا إلى الورا بدلا من أن توجهنا نحو المستقبل. وعلي كل حال وبالرغم مما يجري فنحن علي ثقة من أن شعبنا مشبع بالقيم الروحية والاجتماعية والحضارية النبيلة الخيرة، و متمسك بوحدته الوطنية وانتمائه إلى أمته العربية الإسلامية، تحركه دوافع الاستقلال والتحرر من الاستعمار ونفوذ الهيمنة الأجنبية، وسيظل طموحا في تطلعه نحو المستقبل وإعادة بناء دولته المتطورة المزدهرة لإدراكه بغزارة ما تنعم به بلاده من خيرات وما تزخر به من إمكانيات وقدرات. وقد ساهمت هذه القيم وعوامل الثقافة والتمدن والمصاهرة بين مكوناته في ظهور أجيال عراقية جديدة تلاشت أو ضعفت عندها كثير من خصوصيات المجتمع القديم ومنها بالتحديد المظاهر الطائفية، كما ساهمت هذه الأجيال في صياغة الشخصية العراقية وخلق سمات المجتمع العراقي الحديث وتوجهت اهتماماتها إلى العمل الوطني المشترك، وتحت شعارات وأحزاب وكيانات سياسية معروفة. وفي تاريخنا المعاصر شهادات حية علي ذلك وهي مدونة شعرا ونثرا ونضالا وتضحية ومواقف وانجازات، ولنا شخصيات سياسية وأدبية وعلمية ومعالم ورموز معروفة وطنيا وقوميا وعالميا، وقد ساهمت جميعها في أغناء وبناء كيان الدولة العراقية الحديثة.

كان العراق بلدا مرموقا وشعبا موحدًا في إقليم جغرافي متكامل بين شماله ووسطه وجنوبه وذلك رغم ما شهده من اضطرابات سياسية و انقلابات عسكرية، وذلك بعكس ما يدعيه أصحاب المشروع الطائفي والعنصري من أن العراق كيان مصطنع شكل علي أسس هزيلة ولا بد من إعادة تشكيلة علي أسس طائفية وعرقية، وحتى تفتيته إلى دويلات صغيرة، وذلك رغم ما يشير إليه الواقع من عدم وجود مصلحة لشعب العراق فيما يدعون إليه. ان

هذه الدعوي لا تلبى بالتأكيد سوي مصالح الزعامات الطائفية والعنصرية، وفي بعض أوجهها تلتقي مع مصالح المحتلين رغم الادعاء حتي الآن تمسكهم بوحدة العراق الفدرالي لاعتبارات داخلية وإقليمية ودولية معروفة. من الطبيعي ان المقصود في هذه المقالة هو ليس البحث الأكاديمي حول أصول الطائفية والخوض في تفاصيل فكرها ونشأتها وعلي مختلف أوجهها وتوجهاتها في العراق، ولا القصد منها تقديم عرض لمآس ونكبات هذا النهج الطائفي وما أدي إليه من ويلات التهجير والتشريد والقتل والدماء والدمار، فتفاصيل ذلك نعيشها ونحياها ونتابعها جميعا بكل حزن وأسف وألم، وانما المقصود هو تقديم وجهة نظر قد تساهم في تخفيف هذا الاحتقان والاستقطاب الطائفي البغيض، وبحث إمكانية العمل علي تجاوزها الآن وفي المستقبل، ويشجعنا علي ذلك ان الأغلبية الصامتة من شعبنا ومعظم النخبة المثقفة تقف معارضة للمشروع الطائفي وتدينه، إضافة إلي توفر القناعة بإمكانية تفتيت هذا المشروع الطائفي وهزيمته مع الاحتلال، وكذلك إمكانية إضعافه بتجريده من مصدر قوته الأساسية وهو المحتل، وعزل دعاة المذهبية السياسية والطائفية وتحالفاتها الداخلية والإقليمية الأخرى. ان ما يبعث علي التفاؤل بهذا الخصوص هو بروز مرجعيات دينية وعشائرية وسياسية مؤثرة في الرأي العام العراقي ضد التوجه الطائفي، بالإضافة إلي تنامي دور وتأثير المشروع الوطني باعتباره بديلا عن مشاريع التفرقة الطائفية والعرقية ونظام المحاصصة المتبع حاليا. ان المجتمع العراقي فيه من عناصر التماسك اكثر مما يظن البعض، ولم ينخدع طول الوقت بمشاريع وهمية لا دور لها في واقع حياته، ولم يجلب له دعاة هذه المشاريع الكارثية سوي الهلاك والرعب والخوف من المستقبل المجهول. وعليه فان بديلا وطنيا شعاراته الانتماء الوطني والمساواة علي اساس المواطنة، والوحدة الوطنية والتحرر والاستقرار، وإعادة بناء الدولة وسيادة القيم الديمقراطية والعدالة والقانون هو المشروع الواقعي القادر علي انقاذ العراق من الوحل الذي هو فيه، وقيادته نحو الاستقرار وإعادة الاعمار والحفاظ علي القيم الوطنية السائدة في المجتمع العراقي. ومن المفيد ان نوجز بعض المقترحات التي نراها تخدم هذا التوجه بما يأتي:-

1- لا شك ان صيانة الوحدة الوطنية هي حجر الزاوية في إعادة بناء الدولة العراقية واستمرار تماسك شعبها وضمان أمنها وتطورها، ومن أهم العوامل المطلوب توفرها للوصول إلي هذا الهدف هو نضج الحركة السياسية التي تقود هذه البلاد. لهذا اقترح دراسة إمكانية تشكيل حزب سياسي وطني عراقي أو جبهة وطنية تضم جميع شرائح المجتمع العراقي، وتمنح عضويته ويكون الانتماء إليه علي أساس المواطنة ليس غير، ويكون ديمقراطيا وله أبعاده العربية والإسلامية الحضارية والإستراتيجية، وسيمثل ذلك عنصر قوة واطمئنان للعراقيين جميعا. ان كثيرا من الدول التي فيها هذه التعددية المشابهة لبلدنا (العراق) أو أكثر تعقيدا من ذلك مثل الهند وماليزيا، قادت عملية النهضة فيها أحزاب تمكنت من حيازة ثقة أغلبية الشعب واستمرت في تولي السلطة لفترات طويلة عن طريق الانتخابات، ولم يحول ذلك دون وجود أحزاب صغيرة قومية وعرقية ودينية، فهناك في ماليزيا بالإضافة لحزب (امنو) الحاكم أحزاب للأصول الصينية وآخر للأصول الهندية، كما يوجد حزب إسلامي وكذلك أحزاب محلية في الأقاليم. وفي الهند ضم حزب المؤتمر في صفوفه الجميع - المسلم والهندوسي والبوذي والسيخي والمسيحي - وحرى بنا ان نستفيد من تجارب الآخرين، فالتاريخ تصنعه الزعامات والحركات الوطنية اذا ما أحسنت استقراء واقع وظروف بلداتها وتمسكت بقيم العدل والحرية والديمقراطية التي هي الأساس في تشكيل البيئة الطبيعية لتطور الدول والمجتمعات. وسيكون لهذا الحزب أو الجبهة الوطنية إذا ما

قدر لهما النجاح دورا رياديا في الحد من الفرقة الطائفية وتحجيم دور الأحزاب الداعية لها. ويتطلب هذا الأمر جهدا وصبرا .

2— نري انه من الملائم جدا وفي مثل هذه الظروف العصبية ان تبادل مجموعة من علماء الدين الكرام ومن كلا الطرفين إلي تشكيل مرجعية دينية ووطنية تتفق وتعمل بموجب ما تجمع عليه من القواسم المشتركة التي تمثل الأصول الإسلامية المتفق عليها وبعيدا عن كثير مما هو موروث قد مضى عليه الزمن، ويمكن ان نعتبر ان المذهبية خيار يندرج ضمن حرية العقيدة ولا مبرر لتسييسه أبدا. وستكون لهذه المبادرة الشجاعة الواعية آثارها العميقة علي مستقبل العراق، كما ستكون لها آفاق عربية وإسلامية، وقد تقود إلي حركة إصلاح ديني لا بد له ان يتزامن مع حركات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما حصل وما زال يحصل في كثير من الدول. ان هذا المشروع يخدم الدين الإسلامي الحنيف بالعودة إلي الأصول السمحة للدين ويساهم في تطوير المجتمع فليس من صفات المجتمع الإسلامي الجمود أبدا.

3— الأحزاب الإسلامية السياسية علي اختلاف توجهاتها تعتبر اليوم ظاهرة في العراق والعالم الإسلامي، وكثيرا ما أساءت السياسة إلي الدين الحنيف وساهمت في تأويله وفق ما تراه يتلاءم ومصالحها ويعزز مكانتها. هنالك رأي لبعض علماء الدين حري بالاحترام، يعتبر ان السياسة التي يتبناها الدين هي رعاية الأمة والدفاع عنها وان هذا واجب علمائها، وان الناس مسلمون ولا مبرر لأحزاب تأخذ هذا الطابع حيث أنها بالضرورة ستأخذ طابعا طائفيا. ومن المعروف ان الدولة الحديثة تبني علي أساس من العقد الاجتماعي بعيدا عن اوجه التمايز الديني والعرقي، وجرنا هذا إلي أهمية بحث هذا الموضوع بمسؤولية عند تشريع الدستور في مرحلة ما بعد التحرير .

4— تشكل العشائر العراقية لحمة المجتمع العراقي ولها أعرافها وتقاليدها ومثلها في حل المشاكل وتجاوز الالتزامات، ومن المطلوب ان تحظى بدور اكثر أهمية في صياغة المشروع الوطني وقهر الفتنة الطائفية اللعينة، وكذلك حماية شعب العراق من التشتت وصيانة وحدة الوطن من التفتت والضياع بكل الوسائل المتاحة. وقد يكون حكماء العشائر هم الأقدر علي تقدير هذا الدور، ولكن ما هو مطلوب الآن التحرك النشيط، ليلمس الناس حضور هذا الدور النبيل في حماية الفرد والمجتمع والأرض والوطن .

ومن المحتمل ان يؤدي استمرار هذه الحالة واشتداد القلق الفردي والاجتماعي إلي تحول الجماهير الصامتة إلي حالة من الغوغائية يغيب فيها العقل الواعي وتتحول إلي حالة عدوانية تميل فيها إلي ممارسة العنف المفرط وسفك الدماء، وقد تبدأ هذه الحالة في شكل بسيط أو مكان محدود لكن من صفاتها العدوي فسرعان ما تنتشر، عندئذ ليس باستطاعة احد العمل الا القليل لتلافيها. وعليه فالمطلوب توضيح وتقريب الرؤي التي من شأنها ان تعيد الأمل بإمكانية تجاوز هذا العنف الطائفي وتوقف عمليات التهجير وتعزيز الأمل بإمكانية العيش المشترك والتحرر من المحتل. ومن المطلوب أيضا العمل والتحرك السريع وبكل اتجاه وبشكل مدروس لبلورة إستراتيجية واقعية بعيدة عن خيار الأسود والأبيض، فقد تساهم في تحقيق بعض مما يطمح إليه شعبنا في ظل هذه الظروف القاسية البالغة التعقيد.